الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.4

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٤ من جدول الأعمال
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

قطر*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٥٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن متابعة وتنفيذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي أعد بالتعاون مع أصحاب المصلحة من المؤسسات الرئيسية[١]، ومذكرة الأمين العام عن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية[٢].

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) A/59/270.

(٢) A/59/272.

181004 181004 04-55754 (A)
0455754

وقد نظرت في الموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، المعقود في نيويورك في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤[٣]،

وقد صممت على مواصلة تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومواصلة العمل على أساسها، وتعزيز الإشراك المنسق والمتسق لجميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة في تمويل عملية التنمية،

وإذ تكرر دعوتها إلى منظمة التجارة العالمية لتعزيز علاقاتها المؤسسية مع الأمم المتحدة، وخاصة في سياق متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

وإذ ترحب بالجهود الدولية الرامية إلى تحديد المصادر الابتكارية والإضافية لتمويل التنمية؛

وإذ ترحب في هذا الصدد، مع الارتياح، بالمبادرة التي أعلن عنها رؤساء كل من البرازيل وفرنسا وشيلي، ورئيس حكومة إسبانيا، بدعم من الأمين العام للأمم المتحدة، في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لعقد اجتماع لقادة العالم حول ''العمل لمكافحة الجوع والفقر''، وإعلان نيويورك المنبثق عن ذلك الذي أيدته ١٠٩ بلدان،

وإذ تقر بالصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تكرر دعوتها** إلى تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومواصلة العمل على أساسها؛

٢ - **تؤكد** على أهمية التنفيذ التام للالتزام بمواصلة تعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها، استكمالا للجهود الإنمائية الوطنية، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد، أن يبقي الإجراءات المتخذة قيد الاستعراض؛

٣ - **تشدد** على أهمية المشاركة التامة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٤] على كافة الصعد، وتشدد أيضا على أهمية مشاركتهم التامة في عملية متابعة مونتيري، وفقا للنظام الداخلي للأمم المتحدة، والطرائق المرعية؛

---

(٣) A/59/72-E/2004/73.

(٤) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7).

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام التشاور مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن وضع طريقة مخصصة للتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في الإعداد للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، واقتراح الطرائق الممكنة لتعزيز هذه العلاقة، بما في ذلك مشاركة الأمم المتحدة في مناقشات المسائل المتصلة بتمويل التنمية المعقودة تحت إشراف منظمة التجارة العالمية؛

٥ - **تسلم** بالمسائل التي تهم البلدان النامية بوجه خاص والتي أقرها قادة العالم في الفقرة ٢٨ من توافق آراء مونتيري، وأهمية إقامة نظام تجاري عالمي قائم على القانون ومفتوح وغير تمييزي وعادل وما يمكن أن يقوم به من دور حاسم في حفز النمو الاقتصادي والتنمية، وخاصة في حالة البلدان النامية، التي تظل التجارة فيها تشكل أحد أهم مصادر تمويل التنمية. وفي هذا الصدد، فإنها إذ ترحب بالقرار الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، **تشدد** على الحاجة إلى الإبقاء على بُعد التنمية في المفاوضات على النحو المطلوب في برنامج عمل الدوحة؛

٦ - **تؤكد** على الحاجة إلى النظر في وضع آليات مالية ابتكارية لتمويل التنمية، حسب الاقتضاء، لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة؛

٧ - **تقرر** أن تواصل نظرها في المصادر الابتكارية الممكنة لتمويل التنمية، بما في ذلك تمويل مكافحة الجوع والفقر، خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، والاستناد بشكل خاص إلى المناقشات التي دارت في اجتماع قادة العالم، بهدف إغناء مناقشات الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي سيعقد في بداية الدورة الستين للجمعية العامة عملا بالقرار ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، وتطلب في هذا الصدد، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في مسألة المصادر الابتكارية لتمويل التنمية في اجتماعاته التي ستعقد في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في الربيع؛

٨ - **تؤكد** مجددا الحاجة إلى اعتماد سياسات واتخاذ تدابير للتقليل من تكاليف تحويلات المهاجرين إلى البلدان النامية؛

٩ - **تلاحظ** أنه في حين يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، فإنه لا يزال تدفق هذه الأموال إلى البلدان النامية متفاوتا وتدعو في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو إلى النظر في سبل ووسائل حفز بلدان المصدر على اتخاذ تدابير لتعزيز

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتكميل الجهود المحلية التي تضطلع بها البلدان النامية لتهيئة بيئة تفضي إلى جذب الاستثمار؛

١٠ - **تعرب عن قلقها** بشأن المستويات غير الكافية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي هي دون الهدف المتفق عليه دوليا والمحدد في ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، **وتحث** البلدان النامية على بلوغ هذا الهدف في أقرب وقت ممكن، وفي هذا الصدد، **تدعو** إلى تعزيز تدفقات معونات قابلة للتوقع لكفالة استدامة جهود التنمية في البلدان النامية؛

١١ - **تشدد** على ضرورة أن يكون لتخفيف عبء الديون دور رئيسي في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يكون لتعريف وحساب قدرة البلد على تحمل الدين صلة بقدرته على بلوغ أهدافه الإنمائية؛ **وتشدد أيضا** على ضرورة الاعتراف بالخصوصية القطرية في تحمل الدين، وتطبيق مرونة أكبر تنسجم مع حالة كل بلد في تحديد الحدود الدنيا وتنفيذها، والنظر في سيناريوهات الدين في وجه الصدمات الخارجية المحتملة، مع ربط سياسات الدين ربطا وثيقا بالنمو والتنمية، على النحو الذي أقره صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛

١٢ - **تلاحظ** عدم إحراز تقدم كاف في عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تتناول ديون البلدان المنخفضة الدخل، وترحب في هذا الصدد بالاقتراحات المطروحة الداعية إلى زيادة كبيرة في المنح والتخفيف من عبء الديون، بما فيها تلك التي ستتيح تخفيف عبء الدين بمعدل ١٠٠ في المائة من المؤسسات المالية الدولية؛

١٣ - **تعرب عن قلقها** لكون مسألة إسماع صوت البلدان النامية ومشاركتها الفعالة في عمليات اتخاذ القرار في مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لم يتم تناولها بالقدر الكافي، **وتدعو** في هذا الصدد هذه المؤسسات إلى مواصلة بحث هذه المسألة من خلال تنفيذ مبادئ المشاركة التامة والمتكافئة في عمليات اتخاذ القرار ذات الصلة؛

١٤ - **تشدد** على أن الفساد على جميع المستويات يشكل عائقا خطيرا في وجه التنمية وتعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال، وتؤكد مجددا الالتزام الذي أعرب عنه في مونتيري لجعل مكافحة الفساد على جميع المستويات أولوية من الأولويات، **وتشجع** جميع الحكومات على مكافحة الفساد، والرشوة وغسل الأموال، وتحويل الأموال والأصول المكتسبة بشكل غير مشروع، والعمل على إعادة هذه الأموال والأصول إلى بلدان المنشأ، وترحب بالإجراءات المتخذة في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي؛

١٥ - **تقرر** أن تنظر، في الشطر الأول من عام ٢٠٠٥، في الطرائق الملائمة لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، مع مراعاة التطورات في الأعمال التحضيرية للحدث الرفيع المستوى للجمعية العامة المزمع تنظيمه في عام ٢٠٠٥؛

١٦ - **تقرر أيضا** أن ينظر الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في توقيت وطرائق عقد مؤتمر متابعة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، على النحو المطلوب في الفقرة ٧٣ من توافق الآراء؛

١٧ - **تؤكد** على الحاجة إلى التوصل إلى آلية متابعة حكومية دولية فعالة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتقرر في هذا الصدد النظر في إنشاء لجنة حكومية دولية متوازنة جغرافيا لمتابعة عملية مونتيري على نحو فعال؛

١٨ - **تطلب** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي استكشاف إمكانية اعتماد برنامج عمل متعدد السنوات لاجتماعه الرفيع المستوى في فصل الربيع؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الستين للجمعية العامة البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقييما تحليليا سنويا عن حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري، وتنفيذ هذا القرار، يعده بالتعاون الكامل مع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة.